حوار فلسطيني في إسطنبوك

يحسُّن، في أول القول، تثمين مبادرة المؤتمر الشعبي افلسطينيي الخارج (تأسّس في

2017) إلى تنظيم الدورة الثانية لملتقى الحوار الوطّني الفلسطيني، الجمعة والسبت ـ

الماضيين. ويحسُّن، في قول ثان، تقدير شفافية سادت النقاشات في الملتقى الذي

استُضيف في اسطنبول. وَجديرٌ بالإعجاب من منظمّي الملتقي والمشرفين على

تفاصيله أنهم نجحوا في أن يكون المجتمعون من حساسياتٍ سياسية وثقافية

متنوّعة (إلى حدّ ما)، على أرضيّة مبدئية في إسناد المقاومة الفلسطينية ومناهضة

التطبيع مع العدو الصهيوني. ومن الداخل القُلسطيني كله، ومن جغرافيات الشتات

العديدة، من دول عربية، لا سيما من الأردن ولبنان والخليج، ومن أوروبا، والولايات

المتحدة، والبرازيل وتشيلي وكولومبيا. ولنن يصعّ القول إن من العسير ربما أن

يأتلف جمعٌ اقترب من نحو مائتي مشاركٍ على منظور واحد، وعلى أسلوب عملِ

موحّد، فإن هذا ليس مطلوباً بالضّرورة، فثمّة تحت سقف العنوان الوطني الجامع ك

مساحة لتعايش عدة أفكار واجتهادات وتصورات. وفي تقدير راجح، ليست المسألة

في هذا الموضع، وإنما في كلام يحدُّث أن ينطرح، تغيبُ عنه الواقعية والعمليّة، فيحلّق

فيُّ مكابراتٍ وإنشائياتٍ يستسُّهلانهما أصحابُهما، ويغيب عن أفهامهم أن تنزيلها

إلى الواقع دُونه صعوباتٌ جسيمة، عدا عن أكلافه المهولة. وإذا كنّا، في جمّعنا في

اسطنبولَ، قد استمعنا إلى شيءٍ من هذا الكلام الذي أطرب ناسُه أنفسَهم به، إلا أنْ

الكثير مما سعدنا بسماعه اتَّصَف بمقادير وازنة من الواقعية المسؤولة، ومن الفهم

الناضج للظروف المحيطة بالحالة الفلسطينية التي يلزئم التسليم الدائم بأنها عويصة،

أن نصرة المقاومة في غزّة، وتحيّة المجاهدين الصابرين تحت نيران حرّب الإبادة .

الإسرائيلية، تصدّرتا إجمّاعاً عاماً في النقاشات الطيّبة التي تنوّعت مداخلها وزوايا

وليست بالبساطة التي يفترضها بعضُنا في خارج شظاياها المباشرة.

في غيبوبة التفاهة

قال محمود درويش في قصيدة تختصر معنى السام من الوجود: «لا شيء يعجبنى» (ديوان «لا تعتذّر عمّا فعلت» 2004). بأقلّ الكلّام، استعار درويش فّي يعبب ي مرادي العنوان ذاته، شخصية عشوائية لمسافر في حافلة يمضي في رحلة إلى نقطة وصول مجهولة وحمّلها الوجع كلّه، فباح المستَّافر الحزين بأنًّ لا شيء يعجبه (لا الراديو ولا صحف الصباح ولا القلاع على التلال)، ويضيف باستسلام مطلق: «أريد أن أبكى». واستدعى الشاعر أحزان غرباء من رفاق الطريق، في سياق القصيدة البديعة، من نماذج إنسانية مختلفة، استدعى أمّاً نام ابنُها في قبر مُعدّ لها رحل عنها من دون وداع، وشابّاً جامعياً غلبه اليأس (درس الأركيولوجيا من دون أن يجد الهُويّة في الحجّارة)، وجنديّاً أثخنته الحروب، يجمعهم الإحساس المرير نفسه، غير أنّ راكب الحافلة، الذي نكأ الجراح، يقول للسائق العصبي: «أمّا أنا فقد تعبت من السفر.. فأنزلني هنا).

كتب درويش ذلَّك في زمن أقلِّ وطأة بملامح وبأوجاع مختلفة، رغم ثقلها على الروح المُتعبة، غير أنَّها مقارنة بما نَمرُّ به من أهوال في لحظتنا الراهنة هذه، تبدو أقلّ قسوة وإيلاماً. في ذلك الزمن، غير البعيد، لم نُكنَّ قد تخلّينا عن إنسانيتنا بعد، بل أتقنًا مهارة التضامن مع عذابات الآخرين، وكانت فلسطين قضيتنا الأولى وجرحنا الغائر، حينها، أثّرت بنا القصائد، وأبكتنا الصورة الحزينة، وأثارت غضبنا نشرات الأخبار وبرامج الحوارات السياسية. باختصار، اكترثنا بما يدور حولنا، وتمسّكنا بأحلام الخلاص والحرّية والعدل، ولم نفقد الإيمان بحتمية

لعلّ درويش كان محظوظاً إلى حدّ بعيد فرحل قبل أن يشهد هذا الدرك الأسفل، الذي تعيشه أمّة تخلّت عن نفسها، وتجاهلت عن سابق إصرار وتصميم معاناة أهل غزّة، فلم تعد تهتمٌ حتّى بمتابعة، ولو من موقع المتفرّج، مسلسل الفتك والذبح والتجويع والتشريد، وانهمكت في أخبار المطربة شيرين، ومُستجدّات خلافها مع عائلتها، ونزاعها مع شركة روتانًا، وإشاعة خطوبتها، ولم يَطمئن للجماهير بالُّ حتّى استمعت إلى تُطمينات بصوت المطربة، كثيرة المشاكل، تُؤكّد أنّ في جعبتها باقة من الأغنيات الجديدة، التي سوف تُسعِدُ جمهورها الوفي. وفي حين تدقّ إسرائيل طبول الحرب مُهدِّدة لبنان بالاجتياح، تُخصِّص محطَّة لبنانية أكثر من ساعتَين لحوار مع الإعلامية المصرية ريهام سعيد، للحديث عن معاناتها، إثر فشل عمليتها التجميلية، التي أدّت إلى تشويه وجهها. تحدّثت ريهام عن قصتها الأليمة بمصاحبة موسيقي حزينة، وبتأثّر واضح في ملامح المذيع، واستضاف كوميديان لبناني، تتسم برامجه الحوارية بالإسفاف والابتذال، الإعلامية الأردنية نادية الزعبي، التّي تتوهّم في نفسها خفّة الظلّ، كي تسخر من المرأة الأردنية، وتحطّ من شّأنها أو تضعها في مقارنة سخيفة مع المرّأة اللبنانية. وتقوم الدنيا في مصر بسبب الإهانة التي وُجّهت للمطربة أنغام، حين لم يحضر حفلها في المغرب سوى عددٌ قليل، وحتّى اللحظة، لم يتوقّف الجدل بخصوص الصفعة التي وجّهها عمرو دياب إلى معجب في حفل زفاف ابنة أحد الأثرياء، واستضاف الإعلامي محمود سعد، الذي تمنَّى في تصريح أن تسقط الطائرة به وهو في طريق عودته من الحجّ، كي يقابل وجه ربّه مغسولاً من الذنوب، مُضحّياً بكل بسّاطة بالركاب وبالطيّار وبطَّاقم المضيفين. نقول، استضاف سعد مطرباً شهيراً محدود الذكاء في حضور جمهور مصرى عريض يبدو سعيداً خالياً من الهموم. ذلك كله، وأكثر، يجّرى في وسائل إعلامنا المتهالكة، فيما أهلنا في غزّة يُذبحون، ويُنكّل بهم في مرأى ومسمع هذه الأمّة المُستغرقة في غيبوبة التفآهة والاضمحلال والانحدار، ما يستدعي من كلّ وطني حرّ صاحب ضمير أن يصرخ من عمق خيبته في وجه سائق عصبي أرعن متهوّر، أمّا أنا فقد أتعبني السفر، أنزلني هنا...

هك ما زالت فرنسا بلداً عريفَ الديمقراطية؟

آنذاك، سوى الفرنسيين، باعتبارهم بشراً

ومواطنين، أمّا غيرهم، فالأمر لا يشملهم،

بعد موجات الاستقلال الوطنية، . ساندت فرنسا الأنظمة التي نصبتها

بعد رحيلها، وخصوصاً في أفريقيا،

حيث وقفت مع أعتى الديكتاتوريات

التي حكمت بالحديد والنار في بلدان

غادرتها، بعد أن أحكمت تسليمها إلىً

طُغَم عسكرية أو زعامات مدنية، حسِّدتُ

صوِّراً مُذلَّةٌ من التبعية. ناهضت فرنسا

التوحُّهات الوطنية وعادتها، ونظُّمت

انقلابات مُربِعة تولّاها أحداناً، مرتزقة

فرنسيون. باستثناء حالات نادرة، فقد

فُذلت فُرنسا كُلّ القضابا العربية،

برهنت فرنسا في الأشهر القليلة الماضية،

لتى تلت الحرب الصهيونية على غزّة، مرّة

أخرى، تبرّمها من الديمقراطية والحرّية،

حين صادرت حقَّ الفرنسيين في التعبير

عن مساندتهم القضية الفلسطينية

وروّجت الرواية الإسرائيلية. إنّها تدلّك

تُؤكّد انحيازها الباطل، الذي بدأ يتّخذ

تعبيرات مُستفِزَّة مع ليونيل جوسِبان

(رئيس الوزراء بين 1997 و 2002)، حَتَّے، ارَّ

نى زيارته القدس.

حجارة الشبّان الفلسطينيين انهالت عليه

ستَّتَطَاعت الإجسراءات المُتشدّدة، الت

اتخذتها السلطات الفرنسية، أزَّ

تحدّ من تحرّكات المناصرين للحقّ

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

وانحازت إلى خصوم العرب.

لأنهم أشيبه يكائنات متوحّشة

المهدي مبروك

وفرنسا تقرأ نتائج انتخاباتها التشريعية، التي جرت أمس، لا أحدَ يزايدُ بي عراقة التجرّبة الديمقراطية في هذا لبلد، وهي التي أهدت العالم الحديث إرثاً مُهمًا صاغ أسس الديمقراطية وحقوق لإنسان؛ إطاحة نظام ملكي مُستبدّ، وأعلانا عالميا لحقوق الإنسان والمواطن لفرنسى، ومؤسّساتِ سياسية حديثة توجب الفصل بين السلطات، وإعلاماً حُـرُاً... الـخ. لـم تتحقق هـذه المُكتَسبات رفعة وأحدة، بيل راكمتها فرنساً في كثر من ثلاثة قرون عَرَفت فيها تجارب . بمقراطبة عديدة، لم تخلُ من العنف والانتكاس. ولكن، في كلّ مرّة تنهض فرنسا من أجل ترسيخ دولة الحقّ الديمقراطية. رافقت هنده التحوّلات كلُّها انتشار حملة من الأفكار والعقائد جعلتها أقرب إلى التراث اليسارى؛ لشِيوعي أولاً، ثم الاشتراكي لاحقاً. كان جُلُّ المُثقَّفين الفرنسيين ينتمون إلى هذا التوجّه الإنساني الواسع، حتىّ إنّ مثقّفين يبراليين عديدين لم يستطيعوا الحياد عَنْ هَذَّه النزعة، فينذُر مثَّلاً أن عادَّى حدُهم حركات التحرّر باستثناء مواقف بعضهم من الجزائر، فقد كانت الجزائر مَكْمَن هشاشتهم النفسية والاجتماعية لاعتبارات عديدة. ومع ذلك، غرّد كثيرون ضارج سرب الوطنحة الاستعمارية

الفلسطيني، في ظلّ هيمنة إعلامية شبه لفرنسية، وساندوا استقلال الحزائر. مطلقة تتحكم بها لوبيات المال الموالية نمثِّل فرنسا حالة مختربة فريدة، وهي لاسرائيل. بخضع الرأي العام الفرنسي لتى جمُعت بُعدَين مُتقابِلُين: اُدتضانهاً فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان، منذ سنوات لتلاعب خطير فيما يتعلُّوْ بالقضايًا العربيةُ، العاجُّلةُ تحديداً ونزعتها الاستعمارية التوسعية السافرة، التى تبعتها موجات عنيفة من حرائم حاول الرئيس الفرنسي، مأكرون، واهماً لاتادة الشنيعة، مشفوعة بانتهاكات التصدى لتسونامي اليمين المتطرّف، نشُعة لحقّ الشعوب. لقد شُبحُ العقل عبر تنظيمه انتخابات تشريعية مُبكّرة، لَّفُرِنْسِي شَيْحًا غَلِيظاً، فقد احتلَت فرنساً وبغض النظر عن النتائج، فإنّ البنية الْثْقَافِية والتشريعية، التي استُقرّتُ في لجزائر لمدة ناهزت قرنأ وربع القرن فرنساً حتّى خلقت حاضنةً ذهنية صلية، (1830 - 1962)، ثمّ خاضت حرباً مُدمّرة ستجعل من تحوّلات الرأي العام الفرنسي ُىضاً، غُرِفت بالحرب «الهندوصينية لأولى» (1946-1954)، فضلاً عن حروب نشأة دىمقراطىة أكثر أحترماً للتعدّد -روي مُـتـعـدّدة خاضتها أبـضـاً، فـي مناطق وللاختلاف ولحقّ الشعوب أمراً مُستبعَداً عديدة موزّعة بين القارّات الخمسُّ تقريباً ى المنظور القريب. تخسر فرنسا على الصعيد الدولي، وتواجّه في أفريقياً لضمان توسّعها. حدث ذلك كلّه بعد أن فرأت على العالم كله إعلان حقوق الإنسان مثلاً بالطرد، أمّا داخلياً فإنّ اليّمين يكاد والمواطن الفرنسي، حتَّى إنَّ بعضهم ذهب بستفرد برسم خياراتها الكبرى. لذلك، فَانٌ الدِّيمقراطية قد تخور هناك، ولا تجد لِى تأكيد أنَّ ذلك الإعلان، وإن ألهم لاحقاً صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من يبثّ روحها من جديد. فإنّه لم يكن يعنى في ضَمير من صاغوه

عُراقٌ في دمشق... مُنجِزات الرئيس

وساحة الأمويين أيضاً، وجرى تصويرها

استأنَفَتْ فكرة التعرّي نصّاً بصريّاً محدوداً للغاية، طرأ على بعض شوارع دمشق في الآونة الأخيرة، تقديمَ نفسهاً نسقاً طـارئ الدلالة، يـتارجحُ بين استنتاجاتِ أُمّيةٍ تدينُ تبرؤ الجسد من أغلال هندامه وكياسة حضوره الاجتماعي، وبين تورّط المعاناة العامّة في شكل تعبيري غير اعتيادي، وذي هيئةٍ نازفة المضمون وغير مُتُزنَّة، عبر تحدّي دولة الخوف والبوليس الأعمى، تلك التى سَجن بواسطتها النظام السوري تَّامل المجتمع، طيلة أكثر من ا نصفَ قَرْنِ مضى. فأن يظهر شخصٌ مُعِتمراً قبَعِةً صيفيّةً

سوداء، منتعلاً حذاءً، يسيرُ مُجرّداً من ملانسه، قاصداً ساحة الأمويين وسط العاصمة دمشق، وثمّة من يصوّره من الخلف، فهذا معناه الاستقواء بسرد بصريّ ناقم على المألوف، ولا يطيقهُ أيضاً، وقد تُجرّاً على نقض سيمياء الحسد المكترث بملابسه، في بلدٍ مسلم كسورية، لكنّ عاصمته متَّخطُوفةُ منُّ مجاز «المتعة»، التي دونها الإيرانيون ثقَّافةً دخيلةً إلى عَّاصُمةٍ أفسَّدُها من احتلِّها، وليس القول هنا إنَّ ذاك المشهد هو صنيعةً إيرانية، وسواه، كالصِبيّة التى ظهرت وهى تستحمّ عاريةً في

الامتثاليّةِ الجمعيّة، وكأنّ فعلّ التعرّي هنا، ينتهزُ فرصة الحرّ الشديد، أو الافتقار إلى المياه ذات الاستخدام المنزلي، ليعلنَ صراحةً عدمَ التريّث في قبول ما هو قائم، بل التمادي في التمرّد الحسّر عليه، فمذهب التعرّي أق «الطبيعاتيّة»، ومرادفه في اللغة الإنكليزية (Naturism)، هو في الأصل حركة ثقافية وفلسفية ظهرت على أنّها معنيّةً بالدفاّع عن حرّيّة ممارسة الحياة من دون ملابس، وكان الألماني «ريتشارد أونوغوتير» في كتابه «التعرّى» الصادر عام 1906، عرّاب تلك الحركة،التي قمعتها ألمانيا النازيّة بشدّة،

ولعلُ التنكّر لارتداء الثياب في الحالتَين

السابقتَىن بقتيشُ شبيئاً من التذمّر

والرفض للتموضع داخل إطار ثابتٍ من

ثمَّ، في عام 1974، عرَّفُ الاتحاد الدولي الطبيعاني مذهب التعرّي بأنه نمطً حياة يحقّق انسجاماً كلّياً مع الطبيعة من خُلال ممارسة التعرّي بقصد احترام الذات، واحترام ذوات الآخرين أيضاً، وهذا الذي يتناغم بعمقه مع الطبيعة الأمّ.

لكنُّها أبصرَّت دروبَ تمظهر جديدةٍ في الولايات المتّحدة، وبريطانيا، وكندا

عُرِيّ النَّظامُ الَّحاكم لسُورية، وهُو تَظامُ عصَّانةِ نهَّانة، اغتنت مُكوِّناتها جرّاء إفقار الناس ونهبهم بصورة متواصلة، وبرعاية حثيثة من بشًار الأسد وزوجته التي أخفاها سرطان الدم عن أنظارنا وتحت أنظارنا رأينا امرأة تستحمّ عارية في حديقة الجاحظ وسط دمشق، كانت تسكب الماء على جسدها من دلو كان إلى جوارها، وهذه فعلةً لا تُطالتُ نُحتر من الاحتهاد لأحل فهمها، حتماً لم تحدُّ ماءً في حمّام بيتها لتغتسل به ٰ، لكنّ الاستقواء بغُريّها، كما استقوى الرجلُ

أنَّها جاءت هنا لتُبرّئ الرجل من تهمة الجنون، التي طابَ لكثيرين وسُمَهُ بها، ليتطابق عُرِي هذا الرجل سيميائياً مع

دمشق، قد يكون غير مكترث بتعريف الاتحاد الدولي الطبيعاني لمذهب التعرّي

ى الحياة، على الأقلّ، هذا ما أوصلَّتُهُ

إلينا منصّة المسبر الإعلامية، حين

عرضت عُريّ الرجل، وقالت إنه خريجُ

جامعي، وموظّف حكومي، لكنّه باع ثيابه

لمشترى بثمنها دواءً لأبنته المربضة،

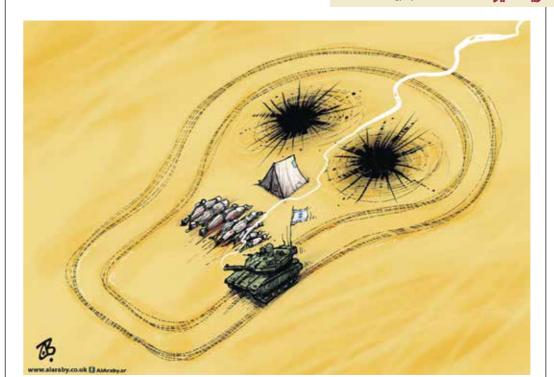
وبالرغم من الطابع الدرامي النمطي،

الذي تكتسي به هذه السرديّة، كما معظم

سردّيّات المُحنة والحاجة الشديدة، غير

الذي باع ثيابه بغُريّه أيضاً، إنّما هو إدانةٌ لنظام دمشق العاري مُجدداً، فالعورتان الظاهرتان هنا، يكون في مقدورهما أن

والرجلُ الذي لا نعرفَ اسمه بعد، لكنّ أحدهم صوره وهو يمشى عارياً وسط



سميرة المسالمة

تأتى مواسم الانتخابات مثلاً في الولايَّات المتَّحدة أقوى دولة، أو في الهندّ أكبر ديمقراطية، أو في فرنسا وبريطانيا إسلامية، مثل ماليزيا وتركيا، وحتّى موريتانيا، أو إيران (رغم أنَّها صورية أوّ تحت قيد المُرشد والحرس الثوري)، لتُؤكّد غربة السوريين في هذا العالم، والتي أدخلت سورية، بلداً وشعداً، في عُنْدويةً طويلة لا أحد يعرف نهاية لها. بالطبع، ا تُختزل عملية الانتخابات الديمقر اطبة، إذ لا بدُّ أن تتأسُّس تلك العملية على حقوق المواطنة، القائمة على الحرِّية والمساواة والاستقلالية، في نظام سياسي يفصل

في المشهد الكلِّي للعالم، تغدو سورية التاريخ، مع ما في تلك العبارة من مقاربا مع عُنُوان أَحْتَارُهُ لِكِتَابِهُ الْمُصرِي فُوزِي منصور «خروج العرب من التّاريخ» (1993) قبل ثلاثة عقود. والآن، ليست من العالم فقط، وإنَّما خروج السوريين من التاريخ أيضاً، ولا أحد يعرف ما الذي كان يمكن أن يكتبه أو يضيفه منصور

هكذا كانت المناظرة الرئاسية بين الرئيس جو بايدن ومنافسه الشرس، الرئيس السابق، دونالد ترامب، غاية في الأهمية، والإدهاش، إذ نقلتنا إلى عصر أخر، فهنا ثُمّةُ رئيس، وليس أي رئيس، فهو رئيس أقوى دولـة من كلّ النواحي، يخضّع للفحص والتحقيق، بيل وللسخرية وللتكذيب، وللتقليل من أهليته الجسديا والعقلية، وهو يمتثل لذلك كله، فلا يعكس في الظاهر شيئاً من قوّة الدولة،

. اللافت أيضاً، في المناظرة «الرئاسية»، وهو ما نُعمّق غربتنا عن هذا العالم، الذي يولى اهتمامه لقضايا الصحّة والتعليم والمستوى المعيشي وسلامة البيئة، وكلُّ

وألمانيا وإيطاليا والبرازيل، أو في دول بِينِ السلطات، ولكَّنَّها مُؤَشِّر مهمِّ، إذ لكلُّ في أنَّها كلمات كبيرة ومُّهمَّة، وهي كذلكُّ إنسان صوت، ولكلُّ مواطن حقَّ المشاركة لو كانت مجتمعاتنا تعيش بحبوحة من في اختيار هيئته التشريعية الحاكمة أو الرغد المحلَّى، إلَّا أنَّ حاجاتنا الأساسيا

«المخابراتية»، سواء كان في رأس عمله أو

الانتخابات الأمبركية، مع فقدانها أتّ بوادر خبر تحاهنا، المواطن الأميركت

إلا انتظار شظاياها، في غياب أي جهود لتثبيط الصراعات والحروب في منطقتنا

منذ 18 مارس/ أذار 2011، والسوريون تحت نار النظام وروسيا وإيران لمنع حقّهم في اختيار من يُحقّق أحلامهم المواطنية، ويمنحهم فرصة انتخاب حاكمهم، رغم أنّ دستوريهم، السابق والحالى، يوفّران لهم ذلك نصّاً، بينما تمنع مخالب السلطة عبر أجهزتها الأمنية تنفيذه، وهو ما جعله حبراً على ورق، وحوّل سورية من بلد إلى ساحة

في الداخل والخارج.



عن الانتخابات وغربتنا في العالم

كأنَّها بلد خارج العالم، أو كأنَّها خَارَج المشكلة في خروج سورية من التاريخ أو إلى كتابه في هذه الحال، بعد أن صارت هُويَاتهم مَشتَتة أُسَريَاً ومجتمعيًا

ما يتعلق بالتطوّر الاجتماعي والعلمي، ما يمسّ إسرائيل والقضية الأوكرانية)، فلا وعود كُبرى تتجاوز إمكانياتهم رغم عظمتها، في حين أنَّنا نغرق، أو تُغرقنا حكوماْتُنا، فَى قضايا كبيرة، حقيقية أو مصطنعة. هكَّذا عشنًا في سورية مثلاً منذ نعومة أظفارنا، على شعارات كبيرة نردّدها هتافاً يوميّاً في المدارس، إذ كنّا نهتف «وحدة حَرِّيةُ اشتّراكية»، ونُحن لا نعرف معنى تلك الكلمات، لكَنَّنا كَنَّا نُفكِّر

أو بالتعبير السوري: من أجهزتها

الحياتية، في واقع الأمر، كانت مفتقدة

إلى حد كبير لدى السواد الأعظم من

السوريين، مع تدنّي مستوى المعيشة

والتعليم والخدمات (الكهرباء والطرق

والبني التحتيّة) واكتظاظ صفوف

المدارس، والظروف المأساوية للمعلّمين

والبطالة في معنييها العام والمقت

بوظائف من دون مردود خدمي من أي

نوع، وغياب التأمين الصحّى وخدماته

التَّى صَّارِتُ العاملُ الأكثر أهمِّية في

نجاح أي مُرشَح انتخابي في الأنظمة

الدُّ مُقْرَاطِيَّة، بِينما نِحِنَّ غَاْرِقُون في

تشكيلات أو تنظيمات الطلائع والفتؤة

والتدريب الجامعى والخدمة العسكرية

الإلزامية، التي يُقّايَض عليها ببضعة

اً لاف من الدولارات، أي إنّها مقتصرة على

الفقراء الذين لا يملكون شبراً في الوطن،

وفاقدي فرص الهجرة والاغتراب. لا بل إز

أكثر نظامين رفعا شعار الوحدة والحرية

والاشتراكية، اللذان كان يحكمهما الحزب

ذاته (البعث)، سورية والعراق، هما الأكثر

عدائية لبعضهما، حتَّى إنَّ اتَّصال أي

مواطِن بِأَخْرٍ، في البلد الْأُخْرِ، كان يُعدُّ

عملاً عدائياً وخيانة، ويستحقّ عليه

لكنها حالة تنافسة على تفاصيل خدمة

هذه الانتخابات الأميركية مع فقدانها ى بوادر خير تجاه منطقتنا العربية، ومع تأكيدها دعم دولية الاحتيلال في حربها على الفلسطينيين، سواء نجح الرئيس الحالى بايدن بالاحتفاظ بكرسي الرئاسة للسنوَّات الأربع المقبلة، أو سقطَّ داخل حزبه «الديمقراطي» قبل سقوطه مام منافسه «الجمهوري» ترامب، إلا أنَّها تنقى حالة تنافسيَّة تن مُرشِّكَين على تفاصيل خدمة المواطن الأميركي، لأنَّه وحده المُستهدف بخيرها، وما علينا

معركة، معظم شعبها في حالة اغتراب،

أوزّار ثيابه هو شان مُنفَّصلُ عن العُريّ لأجل الإمساك بقضبة شخصية قبل أز تتلَفَ، حتَّى وإن تقاطَعت هذه القضَّلة الخاصَّة مع الهمُّ العام في جوانبَ عديدة. ومن غير الشائك أيضاً، الاعتقادُ عانً حالتي الغُريّ اللتين نتحدث عنهما في دمشقَّ صارتًا هماً القضية في ذاتهاً أكثر من كون الجسد، الذي غادرته ملابسه، قادراً على الحديث بطلاقةٍ عن أصل المشكلة، التي قادته إلى تلك الحالة ىتموضعها الصادم للعامة، في وقتٍ لا يزال فيه النظامُ السوري ماضياً في افتعال العُريّ العام، واختبار مأزقيّته،

العُرِبُ لأحل اللحاق

تحضر الانتباه إلىها

العُربِّ لأجِك الإمساك

ىقضىة شخصىة قىك

يذمًا من عرّاهما، أو لنقل، من أوصلهما

إلى طرد ثيابهما عنهما، كما يبدو من

الصعب أيضاً، استدراج ذاك الغُريّ إلى

مشبهديَّة الْإغواء والاشتهَّاء، وتناولُه وُفَقَّ

ما تُملته هذه الفرضية، باعتبار أنه عُريُّ

عام 2007 قرَرت السلطة في سورية أر

تحتفل بالفنانة التشكيلية الأميركية

هالة فيصل، ذات الأصول السوريّة،

بأن تقيم لها معرضاً كبيراً في فندق

شهدت المواجهة الأولى الشخصية بين

مُرشِّحَى الرئاسة الأميركية، الرئيس

الحالي جو بايدن وسلفه دونالد ترامُّ،

في شبَّكة سي أن أن التلفزيونية، مناظرةً

متحورية ومثيرة للجدل مع بدءالعد

التنازلي لموعد الانتخابات الرئاسية

المُقرَّرة قَى 5 نوفمبر/ تَشرين الثانَي

2024، وهـى المناظرة الرئاسية الأولى

بعد المواجهة بين الرجلين في العام 2020،

وأثارت ردّات فعل في الطيفُ السياسم

الأميركي، وأخرى دولية بين الحلفاء

غَالباً ما تتبجه الأنظار إلى هذا الفضاء

التلفزيوني الأميركى فرصة لإقناع

الناخبين المُتردّدين، وتوضيحاً أكثرَ للنتات في التصويت، وللتأكِّد من

أرقام استطلَّاعات الرأي. وتعدّ المناظرة

الاستثنائية الأولى، التي تجمع بين رئيس

حالي ورئيس سابق في خضمٌ سياق من

من الاتهامات المتعادلة عشأن قضاعا

مثارة مثل الإجهاض، وإدارة الاقتصاد،

والهجرة، والسياسة الخارجية، والقضايا

القانونية، والتهديدات للديمقراطية،

وتداعيات الحرب في كلِّ من أوكرانيا

وغزّة. ويواجه كلّ منّ بايدن (81 عاماً)

وترامب (78 عاماً) تحدّياتِ كبيرةُ لإثبات

أَهْلَيْتَهُمَا وقدرتَهُمَا فَي التَّعَامُلُ مَعُ هُذُهُ

القضايا كلِّها، أمام تُسبة من الشِّياب

الأميركي تراوح بين 20 إلى 25% من

كانت لعلةً تلفزيونيةً (ما زال تأثير

التلفزيون كبيراً ومُقيماً في الرأي العام، ويعكس صورةً مؤثّرةً في زمن التحوّلات

السياسية والاجتماعية والثقافية

والتكنولوجية) مليئةً بالأحداث

والانفعالات، في سياق إنتخابي مِّتشدّد

ومتعادل، إذ يُعتبر كلُّ من المُّرشَحَين

تهديداً لمستقبل أميركا عند حلفائه. قضى

الديمقراطِيون، ومعهم بعض العالم،

ليلةً صعيةً لحهة الإطمئنان لأداء بايدرُ

فى المناظرة، وأنّ مُرشّحهم لا يزال يملك

الآختيار الصائب للمنافسة، والقدرة على

معالجة القضابا الرئيسة، والاقتصاد،

والتغيّر المناخي، والتركيز على النهج

العلمي في إدارة الأزمات، في حين أر

تركيز ترامب على إعادة فتح الاقتصاد

ومواضيعه الساخنة في النّقاش، مثل

ترحيل المهاجرين غير الشرعيين جماعيا

ما سيؤثر سلباً في الاقتصاد، ولن

يساهم في حلّ مشكلة التضخّم والركود،

في الصعيد الفردي، رأى بعضهم أرِّ

بايدن كان أكثر تماسكاً في المحتوى، وأقلًّ استفزازاً، ما أعطى انطباعاً بالاستقرار،

في حين كان ترامب عدوانياً وأكثر ميلاً

لتى الهجوم والخروج من السيناريو

المَحضَر مُسبقاً. لم تتغيّر الردود الداخلية

في صعيد قواعد الدعم الخاصّة بكلُّ

مُرَّشَّح. رأَى أنْصار ترامبُ في أدائه قُوّة،

عنما أعتبر أنصار بايدن أداءه هادئأ

. ومتماسكاً. وانقسمت وسائل الإعلام

الأميركية بسبب الفوضى والمقاطعات

ورأى بعض المُحلِّلين أنَّ بايدن تمكن

من الحفاظ على هدوَّئه، وتُقدِّيم رسالة

واضحة رغم تباطئه وتردّده، بينما كانت

ستراتيحية ترامب تتعمّد الهجو مالمياشر

والمقاطعة لكنّ الشبكة التلفريونية

الأكثر تأثيراً في الميديا الأميركية

والعالمية، عمدت بطريقة غير مسبوقة

إلى إظهار الحزب الديموقراطي في موقع

ويفاقمهماً نسب أخطائه السياسية.

منكوبٌ بالحاجة ومحنتها.

شأن منفصك عن

أن تتلف

66

بقضية عامة بهدف

ومن ثمَّ، تحديد هويَّته، وما إن كانت هُويةً مؤُذيةَ الدَّلالةِ، أمَّ لا. في القرن الرابع قبل الميلاد استطاعت جمّاعاتٌ من الرجّال الذي يعيشون عراةً فى الهند، إدهاش الإسكندر الأكبر، حينها

عن حرب المُسنَّين في «سي أن أن»

من ورّط نفسه بترشيح بايدن (لا يمكن تغييره إلا بمبادرة الانسحاب الاختياري،

وعلى الأرجح لن يستمرّ هذا الترشيح)

وعَرَضت خريطة أسماء بديلة، مثل

نانسي بيلوسي، وكامالا هاريس، وحاكم

كاليفورنيا الديمقراطي غافّن نيوسوم، وأخرين. وهذا لا يتعلق ببعض أسماء

الْأَشْخَاصُ في المستوى الفيدرالي، لكنّ المشكلة تتعلّق بالبيروقراطية الأميركية

في بلد متقدّم ومتنوّع، إذ تعقيد قواعد

عديدة مذهل عند الديمقراطيين في فهم

السياسة الخارجية؛ الاقتصاد وقوانين

في الصورة، بأيدن وطني، لكنه لم يعد قادراً على القيام بالمُهمة، وتركيزٍم

مفقود، في حين أن ترامب أكثر حيوية،

ولا يمكن إصلاحه، وليست هذه صفات

الرئيس المُقبل، ولن تقوده إلى الربح.

وكلاهما خاسر. يشعر الديمقراطيون بالألم والاضطراب والصدمة بعد تعثر

فى بعض الأحيان في ردوده (أكبر رئيس

ميركى سناً في التاريخ، واستطاع

النجاة وأداء مناظرة مدّتها 95 دقيقة)

لكنّ السؤال بشأن ما إذا كان في وسعه

البقاء أربع سنوات أخرى، أثار مخاوف

الناخسين الديمقراطيين، ودخلوا في

نقاشات لاستنداله، مع أنّ فرص انسحابه

ضئيلةً، وسيحتاج خُروجه من السباق

إلى عقد مُؤتمر ديمقراطي في أغسطس

آب المُقبل. ويشعر الجمهوريون بالِخجل

حَين يقارنون مُرشَّحهم الحالى، المُلاحَق

في المُحَاكُمْ، بِالْرئيسُ رونالَّد ريغانُ الذي شجّع دور المنظّمات غير الحكومية

والمجتمع المدنى، والرئيس جيرالد فورد،

الذي وقع قانـوّنَ الحقوق المدنية 1976

موسَّعاً حُقوق المرأة والأقلِّيات، والرئيس

جورج بوش، الذي أنشأ مكتب المُفتُّش

العام لمُكافحة الاحتيال والهدر في الإدارة

كانت المناظرة بين من لا ينبغي أن يأتي

رئيساً في مستوى الوظيفة في مثل عمر

بايدن (سَجُل تراجعاً في استطلاعات

الرأي بعد المناظرة، ولا يمكّن أن يتعافى)؛

ومن لا يستطيع أن يكون رئيساً؛ ترامب

(المتّهم تقضاياً جنائية، ويُظهر حوله

الفوضى والاضطراب)، ما أضطر القناة

التلفزيونية إلى إدخال تغييرات مثل قطع

الميكرفون لضمان أن يتمكّن كلّ مُرشَّىح من

التحدّث من دون مقاطعة، مع تقييد حُركة

الجسد، والإبقاء على تعبيرات الوجه

من المناظرة الأخيرة بين بايدن وترامب (جلال

لكنَّه يعتمَّد على الشعبوية والمبالغة،

التجارة أو المال أو الطاقة ولوائحها.

فورسيزونز بعد مرور عامين على تعري هالة فيصل في ساحة واشنطن سكوير بارك في نيويورك، بعدما كتبت على ظهرها العاري، وباللون الأحمر، عباراتٍ تدعو إلى وقف الحرب علم العراق وفلسطين، لكنّ عُـريّ هـالـة فيصل، ف حينه، لا يشبهُ في منبته عُريَّ كل مزّ الرجل والمرأة، اللذين ظهرا في دمشق أخيراً، فأن يكون العُريّ لأجل اللحاق بقضية عامة بهدف تحفيز الانتباه إليها . مع استُعارة قربان تخليص الجسد من

أُطلق عليهم اسم «الفلاسفة العراة»، الزهدُ والتقشُف هما اللذان يقودان رؤى تلك الجماعات حين تواكب الحياة من منظور مختلفِ كلِّياً عن السائد والعام، ولا يمكِّن بأيّ حال أن نتحايل على حالتَم الْعُرِيُّ المرصودتَين أخيراً، في دمشُّق، وأنَّ نحشرهما في مثل هذا الاقتران الفلسفي الذي يأخذ الزهد والتقشّف على محملً الجدُّ، كما لا يمكن قبول ما قاله الأستاذ المساعد في مادة التأريخ المعاصر في جامعة برتين أرند باويركامبر، ذات مرّة، بأنّ الغّريّ هو جزءً من الحركة التي ظهرت ردّة فعل على الحداثة الصناعية، وعلى المجتمعُ العصري، الذي أفررته التحولات الكبرى أواخر القرن التاسع عشر، لدى مقاربة هذا الاستنتاج مع عُريّ كلِّ من الرجل والمرأة في العاصمة دمشق، إذ نحن نقف هنا، أمام حادثة لها قوامها الخاص، وربما انبثاقها التلقائي من دون ادّعاءاتِ فلسفية، فحالتًا التعرّي هاتان، مى عاصًمة النظام السوري، بإمكانهما أنْ تُدافعا عن ظهورهما بتلقَّائيَّةٍ مُحبِّبة لا تتقصّد إبهار أحدِ بها، وليست معنيّةً بأن تُسيَّج بَاطار معرفي لتبسيط فهمها، تبقي إذاً من منجزات بشار الأسد الأكثر

إثارةً للدهشة من سواها، خلال مسيرةٍ تُعريته الطويلة لبلاد صارت الآن، هالكةً

رأى بعضهم أن بابدن

في المحتوى، وأقل

استفزازاً، ما أعطى

انطباعاً بالاستقرار،

عدوانيا وأكثر ميلأ

إلى الهجوم

التفاعل مع المحاورين.

في حين كان ترامب

وعلى حركة اليدين، وعلى الإيماءات

لا مجال للمقارنة بين شخصية مُرشِّحَسْ

على تناقض كبير في سياستيهما

الداخلية والخارجية، ولا حاجة إلى،

التحليل النفسى بشكل مُتقدّم عندما

بتعلق الأمر بقهم سلوكهما، وفهم

مواقفهما واستراتيجياتهما لذلك

كانت المناظرة محطة أخرى من عدم

رب من المنطقة المنتخابات المنتخا

التشريعية الفرنسية (ترجيح أكثرية

ستكون لمصلحة التجمّع الوطني، وقيام

تحالفات مخالفة لآليات عمل النظام

المعمول به في الجمهورية الخامسة).

على العموم، كانت المناظرة تعبيراً

بي التعامل مع الانترنت، مع زيادة

ستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ن الناس، أكثر وضوحاً وتأثيراً. وفي

وكانت ردَّات الفعل، والتعليقات الفوريّة

صعيد البردود الدولية، رحّب الحلفاء

التقليديون من الدول الأوروبية وكندا،

بأداء بايدن الهادئ والمستقرّ، وبالعودة

إلى الدبلوماسية التقليدية في العلاقات

الدولية. ورأى المنافسون العالميون مثل

روسيا والصين في فوضى المناظرة

نعكاساً للأزمة الستاسية الداخلية في

الـو لاـــات المـــّــدة. أمّــا الأســـواق المالحـة

بهى تميل إلى الاستقرار، مع رؤية مُرشَّيح

ستقرّ يمكن التنبؤ به عاملاً إيجابياً

مساعداً للتجارة الدولية والعلاقات

في التقييم الشامل، يحتاج العالم إلى

صورة أكثر استقراراً واعتدالاً، وهذا يلاقي

قبولاً في نطاق واسع، داخلي وخارجي،

في حين أن العدائية والكراهية تُنفُرانُ

الباحثين المُستقلبن الذين يبحثون عن

أمركا الأكثر هدوءاً، قبل أن يكون الرئيس

جمهورياً أو ديمقراطياً. والديمقراطية

ليست حكراً على حزب، بل هي مجموعة

من المبادئ والقيم الإنسانية، سيّما حين

يتعلق الأمر بالدعم الأميركي المطلق

لإسرائيل في حرب الإبادة بحقّ الشعب

سيكون 2024 عاماً تاريخياً للديمقراطية

مع أكثر من 30 عملية انتخابية في العالم،

ومع التركيز على الأثر الاقتصادى لتلك

الْمُعَارِكُ فَي السوق الديمقراطية، وفي أيّ

أيديولوجيا سياسية أيضاً، ومع أَيُ قَادةً

جُددً. فَهِلْ يكون التركيز أكثر على أفاق

الاقتصاد، وليس على النظام السياسى؟

الديمقراطية الأميركية المعاصرة

كان أكثر تماسكأ

كلّها، عاريةً بلا ملابسَ أو مأوى.

النظر فيها. وإذا كان من عادى العادي أن يجرى الاحتفاء (والانتشاء) بصمود المقاومة وبطولاتها في غزّة. وإذا جاء من طبيعي الطبيعي أن الملتقي التفت إلى الحراكات السياسية والشبابية والطلابية والاجتماعية في أوروبا والولايات المتحدة (وغيرهما)، المندّدة بجرائم إسرائيل في حرب الإبادة الجارية، فإن ما بدا أن المجتمعين كانوا في حاجة إلى مساحة أوسع لنقاش ما أجمعوا عليه (إلى حدٍّ ما)، وهو افتقاد الحالة الفُّلسطينية ۗ إلى إطار مرجَّعي وطني جامع. وبلغة أوضَّح، افتقادُها منظمَّة التحرير التي يختطفها نفرُّ معدودٌ على أصابع اليد الواحدة في رام الله، يُشهرون أنهم وحدَهم من يحملون صفة الشرعية. وفيما ألحّ أكثر من متحدّث على وجوب «استرداد» المنظمة من هؤلاء، لتمثّل الكلّ الفلسطيني ما أمكن، ولتعبّر عن مختلف التنويعات السياسية والاجتماعية في الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، على أرضية وحدوية وديمقراطية فاعلة ومُتجدّدة، بدا صحيحًا مَّا أشير إليه عن «زحمةً مبادرات» تهدف كلها إلى إصلاح منظمة التحرير، أو «إعادة بنائها»، وأن ثمّة حاجة إلى أن تتكامل هذه المبادرات، وتتّحد، بروحية المضي العملي نحو هدفها، البالغ

طيّبٌ باتجاهه، «وتشبيكات» يساندها قبولٌ معلن، غير أن الأمور ليست بالبساطة الظاهرة، فالفائض من «الديمقراطية» الذي عوين في مقاربات هذه المسألة يُخفي ما يُخفيه من تحفّظات هنا وتساؤلات هناك. وجرياً على دأبهم، أولئك الذين يتطيّرون من أي جمع فلسطيني في أي مكان، فينشطون في محاربته وإشاعة الكلام السائب بشأنه، واصل هوَّلاء، وعالبيّتهم من حواشي السلطة الفلسطينية (وآخرون من خصومها)، إشاعة الأوهام التي تفاصحوا عندما يُخبرون من لا يعلمون بما يعلمون عن «أغراض» المؤتمرين في اسطنبول، وعن «التدبير» الذي يستهدف إقامة منظمّة تحرير بديلة عن المنظمّة الشرعية التي أقطعها الله وحدهم تمثيلها. ولئن جاز أن يُقال، هنا، إنه ليس من الحكمة أن ينشغل الواحد منا بثرثراتٍ من هذا الصنف، فإنه يجوز القول الأصحّ إن العمل والإنجاز وحدهما أدعى أن ينصرف كل الجهد إليهما... وجهدٌ مقدّرٌ، لا ريب، من المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج أنه يسر فرصة طيّبة لحوار فلسطيني وطني رفيع، وكان المشتهى أن ينعقد في أي من العواصم العربية ... ما لم يكن ممكنا،

الوضوح، والشديد الإلحاح. وقد تبدّى في «أجواء» الملتقي أن هذا ممكن، فثمّة شغلً

أعضاوً ، تفويض الناخبين لهم.

من المشتركات الانتخابية أيضاً، بين طهران وواشنطن، أنَّه نادراً، فِي كلِّ منهما،

ولكن، في التحليل الأخير، الاهتمام الأول والأساس للناخبين ليس القضايا الخار حدة، فالأولوبات كلُّها تقريباً داخلية، غير أنَّ مضمونها مُتباين. ففي إيران بحتل الاقتصاد والأوضاع المعيشية الأولوية القصوى للمواطنين بينما ألوضع مُختلف في الولايات المتّحدة، حيث جرى تجاوز المستوى الحياتي إلى قضاياً أخرى مثل الإجهاض، والتأمين الصحى، والتغيّر المناخي. وكما تتشّابه الدولتان في أولوية الاهتمام بالقضايا الداخلية، تشهدان أيضاً، وبشكل متزامن، تراجع نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية. ففي الجولة الأولى من انتخابات . الرئاسة الإبرانية لم تزد نسبة المشاركة التصويتية على 40% من الناخبين المُسجّلين، وهي نسبة فريبة من المُتوقّع في الانتخابات الرئاسية الأميركية المُقبلة. وهكذا، لا تقدّم اليات المشاركة الأميركية نموذجاً فريداً أو مثالياً في الديمقراطية وحرّية الاختيار. وبالمثل، فإنّ آليات المشاركة الإيرانية لا تجسّد بصوّرة نموذجية وكريساني و في المرابع المرابعة المورى الإسلامية، خصوصاً في ظلّ الصيغة المُقيّدة بالاثني

انتخابات إيران ونظيرتها الأميركية

وهذه من شواهد وفيرة على بؤس الحال العربي.

تتطلُّع الأنظار نحو الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وينتظر العالم إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني المُقبل. ورغم أنّ الانتخابات الإيرانية آلت جولةَ إعادةِ بين المُرشّحَيْن سعيد جلّيلي ومسعود بزشكيان، فإنّ التوقُّعات ليست مرتفعةً بشأن مستقبل السياسات الإيرانية، الداخلية والخارجية. في المقابل، لم تتبلور بعد اتجاهات نهائية لتصويت الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأميركية، وإن أعطت المناظرة الانتخابية الأولى، بين المُرشّحَين جو بايدن و دو نالد تر امب، مُؤشِّر أت أو لدَّة ستحسمها المناظرة الثانية، بالترجيح أو بالتعديل. وعلى ما بين واشنطن وطهران من تناقضات واختلافات جذرية، بينهما تشابهات انتخابية كثيرة، إلا أن الديمقراطية الأميركية، التي تُعدّ في نظر كثيرين الأكثرَ ليبراليةً في العالم، لا تختلف في الواقع عن آليات التّمثيل السياسي في إيران ذات الشُمولية الدينية المُنغلِقة، فكلُّ منهما تتبنَّى آليَّةً خاصّةً ومُتفرّدّةً للّديمقراطية التمثيلية، وكلتاهما تتبع قواعد مُعيّنة للتصفية الانتخابية؛ في إيران تصفية للمُرشِّحين وفي أميركا تصفية للناخبين. أي، في الحالين، تكون الآَّخُتيارات مُقيِّدةً بالشريحة المسموح لها بالترشّح بواسطة مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، أو حسب ما يتراءى للمجمع الانتخابي الأميركي، الذي كثيراً ما يخالف

ما تختلف السياسات العامة أو تتبدّل بعد الانتخابات، خصوصاً في مستوى التوجّهات العامة، وبصفة أخصّ في نطاق السياسات الخارجية. والسبب الأساس في ذلك أنّ الانتخابات في الدولتَينَ تتعلّق بمنصب الرئيس، وهو منصبٌ ليس مطَّلقَ الصلاحيات، فهو فِّي إيران ليس السلطة الأعلى في هيكل النظام. وليس أكثر ليبرالية من الرئيس الأسبق محمد خاتمي الذي دعا إلى التواصل بين الحضارات. ورغم ذلك، لم يتمكّن من تغيير دفّة السياسة الإيرانية أو حلحلة عقدها المرتبطة كلّها بخيط واحد ينتهي في يد المُرشد. أما الرئيس الأميركي، فسلطته أساسية في السياسة الخارجية، لكنّه ليس الوحيد المعني بإدارة شؤون البلاد، لا داخلياً ولا خارجياً، بل تشاركه مؤسّساتُ أخرى.

عشرية. ففي كلتا الحالتَين، صارت معايير التصُّفية والسماح أدوات للانتقاءً والاستبعاد، وفي المدى الأعمق مدخلاً للاستبداد.

المحكمة الإسرائيلية العُليا والحريديم... الجميع خاسر

أحمد الجندي

لم تعد إسرائيل تعرف الهدوء، فهي تخرج من عاصفةٍ إلى عاصفة، ومن أزمةٍ إلى أخرى. هكذا أصبحت، وهكذا أصبح الإسرائيليون يستيقظون في كلُّ يوم على وقع صراعات لا تنتهي، فقد جاء قرآر اللام الدولة بتجنيد الحريديّم (يهود متدينون)، الذي أصدرته المحكمة العليا يوم الثلاثاء الماضي (25 يونيو/ حزيران)، لِيكون بمثابة حجر كِبير في ماء هائج أصلاً، وليثير ضجّة كبيرةً في المُجتمع الإسرائيلي. يطرح قرار المحكمة، الصادر بإجماع

أعضائها، تساؤلات مُهمّة عديدة؛ يتعلقُ بعضها بمدى مصداقية تصريحات المطالبين بتجنيد الحريديم، التي تقول إنهم ينطلقون بدافع المبدأ، وليس ألمصلحة الخاصّة والمناكفة السياسية، وبعضها يرتبط بتوقيت القرار ومدى صلته باحتياجات الجيش، وهل يُعتبر قراراً سياسياً أم قانونياً؟ وهناك أسئلة أخرى عن التبعات المحتملة للقرار، ومدى ستعداد «الحريديم» للاستسلام له. وأخيراً، وهو المهمّ، مدى استطاعة من لا يرغب في التجنيد أصلاً أن يكون جندياً مُقَاتُلاً، وإلى أيّ درجة يمكن أن يعتمد عليه الجيش، وقد أظهرت الأشهر الثمانية الماضية أنّ الاستعداد القتالي لدى الجنود المدرّبين لم يكن في المستوى المقبول لجيش يوصف بأنّه الأقوى في المنطقة؟

إُعَفَاء «الحريديم» منّ التجنيد كان مثالاً للترتيبات التي تجري داخل الشركات الخاسرة، كما قال زعيم المعارضة يائير لبيد تعليقاً على قرار المحكمة، وهو محقً. فمن المفهوم أن يكون الأساس الأكثر أهمّية لأيّ نظام دولة تحترم نفسها تشارك جميع مواطنيها في الأعباء، وألَّا تكون هذه الأعباء مُلقاةً على طرف بعينه، وأن يُطبّق المبدأ على الجميع، مثلما تقول أغلب قوى المعارضة، بل وبعض أعضاء الليكود أيضاً. لكن، إذا كانت المسألة تتعلِّق بالمبدأ فعلاً، كما يقولون، فلماذا كان ديفيد بن غوريون أول من طبّق هذا الإعفاء منذ قيام الدولة، ولماذا استمرّ هذا الإعفاء أو تغيّرت أشكاله وطريقته، ما بين إعفاء جزئي أو كلِّي، أو تسهيل شروط التجنيد في عهد حكومات

يمينية ويسارية كثيرة على السواء؟ حين نعود إلى تاريخ إعفاء «الحريديم» منّ الخدمة العسكرية نجده يبدأ مع الأعوام الأولى من تأسيس الكيان، فقد طبَقه بن غوريون في 1948 في حق أربعمائة حريدي بناءً على طلب من القوى الحريدية حينها على خلفية تعرض جنود حريديم للتنمر والعقاب العسكري بسبب مراعاتهم للتقاليد الدينية، ثم بدأ الأمر بِالْاتِّساعُ مِن تِلكِ اللَّحِظَّةِ، لَكِنَّهُ كَانَ مِن دون سنّ أيّ قوانين. وهذا يعنى أنّ الدولة نفسها، والقوى التي كانت تديرها في ذلك الوقت، لم تكن تنظّر إلى الموضّوع منّ ناحية «المبدأ»، بل إنّ أحداً حينها لم يذكر مصطلح «المساواة في العبء»، الذي تطرحه حالماً القوى العلمانية، في اليمين والوسط واليسار، في دولة الاحتلال. الأكثر من ذلك، أنّ المحكمة العليا نفسها رفضت أكثر من مرّة، في 1970و 1981، دعاوى مرفوعة ضدّ إعفاء «الحريديم» من التجنيد، حتَّى إنَّها في 1988 أعطت الحقَّ لوزير الحرب في متّح الإعفاءات، واعتبرت أنّ الحسابات الدينية التي راعاها الوزير عند اتُخاذ قرار الإعفاء، حسابات قانونية. وهذا يعنى أنّ موضوع إعفاء الحريديم، في المستوى السياسي، أو حتّى القضائي، لم يكن، في أيّ وقت، قضية مبدأ، بل كان دائماً خاضعاً لحسابات السياسة والمصالح، ومن المؤكّد أنّ حسابات المصلحة، والترتيبات الخاصّة، والابتزاز السياسي، كانت تزداد كلّما تقدّم

عمر دولة الاحتلال. ويفيد تقرير، نشرته صحيفة غلوبس الإسرائيلية في مارس/ آذار الماضي، بأنّ الإجمالي السنّوي لـ«الحريديم» الملتّحِقين بالخدمة العسكرية بلغ 1200 سنوياً في الأعوام الشلاشة الماضية، وإلى أنَّه رغم الأحداث التي وقعت في 7 أكتُوبر/ تشرين الأول (2023)، لم يحدّث تغيير يستحقّ الذكر في هذه الأرقام. وتتحدّث عضو الكنيست عن حزب إسرائيل بيتنا، شارون نير، عن أنّ عدد الحريديم، الذين يمكن أن يلتحقوا بالجيش إن عُدّلت شروط التحاقهم بالخدمة يمكن أن يصل إلى ستين ألفاً. ويبدو أنّ هذا الرقم الكبير هو الذي يغري الجميع حالياً، في ظلَّ ما تحدّث عنه منذ أيام زعيم حزب إسرائيل بيتنا،

أفيغدور ليبرمان، أنّ عدد من خرجوا من الخدمة نتيجة القتل أو الإصابة، يقدّر بلواء كامل، علماً أنّ قوّة اللواء تزيد على خمسة آلاف جندي. وأغلب الظنّ أنّ هذا العدد ليس الإجمالي لمن ابتعدوا من الخدمة العسكرية في الأشبهر التسعة الماضية، وأنّ هذا العدد يُعبّر فقط عمّن قتلوا أو تعرّضوا لإصبابات دائمة كبتر أطراف وخلافه، منذ بداية الحرب. يُؤكِّد ذلك ما أعلنته صحيفة يسرائيل هيوم في 18 يونيو/ حِزيران، أنّ عدد مصابي الجيش الذين يتلقّون برامج تأهيل من وزارة الحرب الإسرائيلية تخطّى سبعين ألفاً للمرّة الأولى، ما يعنى أنَّ الجيش الإسرائيلي يواجه نقصاً كبيراً في أعداد الجنود، وهو ما عكسته تصريحاتُ القادة العسكريين والسياسيين، وقوانين مدّ الخدمة العسكرية، وسنّ التقاعد لجنوّد

وضبًاط الاحتياط خلال الفترة الماضية. ولذلك، من المرجّح أنّ قرار المحكمة العليا، إذا وضعنا المعطيات السابقة في الاعتبار، سياسي، وأنّ المحكمة بإصدارها هذا القرار تمَّثُل مؤسَّسات الدولة العميقة، التي تخشي من أن يُؤدّي النقص الحالي، ومعروفُ للجميع، في عدد المقاتلين في الجيش إلى هزيمةً تاريّخية، وعدم الّقدرةً على تُحُقيَق أهَداف الْجيش في الْحرب، أو تلبية الحاجات اللازمة المتزايدة في ما يخصّ احتمالات فتح جبهة حرب واسعة في الشمال ضدّ حزب الله.

وتشير ردّات الفعل الحريدية الأولية إلى رفض تامّ لقرار المحكمة، وإلى استعدادٍ لإشعال الوضع. فمن المعروف أنّ شعاراتٍ مثل «نفضًل الموت على الخدمة العسكرية» أو «نعم للسجن، لا للتجنيد» تصدّرت احتجاجات الحريديم ومظاهراتهم الرافضة لأيّ تعديل قانوني يتعلّق بموقفهم من التجنيد، فهم يرون أنّ دراسة التوراة هي التي توفّر الحماية للجيش، أو أنها هي التي «تصنع المعجزات»، بحسب تعبير رئيس حزب شياس، الذي يمثّل الحريديم الشرقيين، أرييه درعي، مع تلويح بعضهم بأنّ القرار يقود إلى تقسي الكيان إلى دولتَين، وأنّ المحكمة العليا تحوّلتُ مؤَّسُسّةً دّكتاتورية، وإستولت على السلطة من يد الحكومة المُنتخَبة، وتريد إشعال حرب دينية في الشوارع،

الأساس الأكثر أهمّية لأتّ نظام دولة تحترم نفسها تشارُكُ حميع

مواطنيها في الأعباء، وألا تكون هذه الأعباء مُلقاة على طرف لعينه

لميكن إعفاء الحريديم من التجنيد، فيالمستوى الساسى، أو حتَّى القضائب، قضية مبدأ، بك كان دائماً خاضعاً لحسابات السياسة والمصالح

على حدّ تعبير بعض أعضاء حزب يهدوت هتوراة، الذي يمثّل الحريديم ذوي الأصول الغربية. ومن المفيد أن نشير إلى أنّ رفض التجنيد عند قطاع واسع من الحريديم يرتبط بأسباب أيديوًلوجيةٍ قديمة. فبعض الحريديم، خُصوصاً من حزب يهدوت هتوراة، ينطلقون في موقفهم هذا من عداءٍ للصهيونية، مثلما يقول عضو الكنيست عن إسرائيل بيتنا، يفغيني سوبا. ويبني فريق آخر منهم موقفه على أسباب ترتبط بالصراع بين الحريديم والعلمانييِّن، وهو

أبضاً، موقف قديم يعود لأفكار واكبت ظهور الصهيونية وتخوف اليهؤد التقليديين من علمانية مؤسّسيها، والاعتقاد في أنَّهم سيُلحِقون الضرر بالديانة اليهودية، ومن هنا، فإنّ الحريديم، رغم مشاركتهم في الائتلافات الحكومية المختلفة، ظلُّوا راقضين للعلمانية في مؤسّسات الدولة، ومن بينها الجيش. وهذا يعني أنّ أحد جوانب رفض الخدمة، أو ربّماً البحث عن أفضل شروط لأدائها عبر المساومات الانتهازية السياسية، يأتى في سياق الصراع بين «الحريديم» والعلمانيين، وفي هذا السياق أيضاً، يأتى رفضهم لكثير من قرارات المحكمة العليا، بل ورغبتهم في تمرير قوانين الثورة القانونية، التي كانت تكبّل يد هذه المحكمة، والتي تعطّلت نتيجة

عملية طوفان الأقصى. ما يزيد من خطورة تبعات القرار، واحتمالية دفعه الحريديم إلى المواجهة، أنَّه يمكن أن يُؤسِّس لإيقافُ أيِّ مساعدات أو مبالغ ماليّة تمنحها الدولة للحريديم، وللمعاهد الدبنية بالتبعية، إذا امتنع الطلاب الذين تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية عن الالتحاق بالجيش، وهو ما يعنى وضع الحريديم تحت طائلة الضغوط الاقتصاديَّة، وحينها، سيصبح شعارهم الحالى «نموت ولا نذهب للتجنيد» أمام اختبار حقيقي. وهو ما يضع الحريديم أمام خيارين: إمَّا الانصياع للقرار (لم يعد تُتحمّل أصلاً) وإمّا النزول إلى الشارع. وفي الوقت نفسه، قد يدفع قادتهم إلى التفكير في جدوى بقائهم في الحكومة إذا لم تكن لديهم القدرة على تحقيق ما يريده أنصارهم، وهو ما تنتظره المعارضة بالطبع. هكذا جاء قرار المحكمة ليعقّد المشهد،

ويصبّ مزيداً من الزيت على نار لم يعد في الإمكان إخمادها، في وقت كان من المفترض بالمجتمع أن يرمّم جراحاته التي نكأتها معركة طوفان الأقصى، وأن يسدّ الثغرات التي كشفتها، ويعالج أزماته الكُبري، التي أصبّح العالم كلّه يراها بوضوح، لكنّ المُؤكّد أنَّ هذا الكيان بقيادته الحالية، في الموالاة والمعارضة، قد وصل إلى نقطة اللاعودة، ولم يعد في مقدوره وقف الانهيار، ولا منع القدر من الوصول إلى مراده.

في خسارة الإدارة الأميركية الرأب العام العربي

أنور الجمعاوي

علِّق كثيرون من العرب والمسلمين أمالاً عريضة على صعود جو بايدن إلى كرسيّ رئاسة الولايات المتّحدة، مُنذ 20 يناير/ كانون الثاني 2021. وظنّوا أنّه سيكون عنوانَ سلام قَى المنطقة، وسيعمل على الحدّ من سياسات الغطرسة الاسرائيلية، وإقرار حلُّ عادل للقضية الفلسطينية، بالتوازي مع دعم مشروع الديمقراطية فى العالم العربي، وذٰلك باعَتَّبار بايدن عَضواً في الحزب الديمقراطي، ونقيضاً للرئيس الجَمهوري، اليميني السّابق دونالد ترامب، وسبق أن حصل على وسام الحرّية عام 2017، وشغل منصب نائب رئيس الولايات المتّحدة الـ47 من عام 2009 إلى 2017، إبّان حكم الرئيس باراك أوباما، ومعروف بميوله الديمقراطية، وبمعارضته حرب الخليج الأولى في 1991، وتأييده انسحاب القوات الأميركية من العراق عام 2011، ورفضه إرسال تعزيزات عسكرية إلى أفغانستان عام 2009. لكن ما يبدو، بعد مضى ثلاث سنوات ونصف السنة من إشراف الرئيس بايدن على الإدارة الأميركية، بحسب مُراقبين، أنّ شبيئاً من تلك الآمال لم يتحقّق. فحركة الربيع العربي آلت إلى الانحسار، وجرى غلق قوس الديمقراطية في معظم البلدان العربية، ولم تتغيّر السياسة الخارجية الأميركية في انحيازها المطلق للسيّاسات الإسرائيليَّة في المنطقة. وقد أدًى ذُلك النهج إلى نفور الرأتي العام العربي من الإدارة الأميركية، وإلى تنامي مشاعر الإحباط والإحساس بالغضب في الشارع

العربي إزاء سياسات واشنطن. ومثّل تفاعل الإدارة الأميركية الحالية مع عملية طوفان الأقصى، وانخراطها في موجة تأييد عارمة لإسرائيل إعلامياً، وسياسياً، ولوجيستياً، واقتصادياً، وعسكرياً، في مقابل إدانتها فصائل المقاومة الفلسطينية، عاملاً حاسماً، بحسب استطلاعات رأي موثوقة، في تراجع شعبية واشنطن في الداخل العربي، وفي تنامي مشاعر الكرَّاهية ضدّ سياسَّاتهاً. ولذلكُ تجلِّيات عدّة وتداعيات جمّة. من المفيد الإشبارة، أولاً، إلى أنّ القضيّة الفلسطينية قضيّة جامعة، يلتقى عندها جُلّ العرب على اختلاف انتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية والدينية والجهوية والطبقية.

ويلتفُ حولها الحاكم والمحكوم على حد سواء. وفي هذا السياق، أفاد أستطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بعنوان «اتحاهات الرأي العام العربي نحو الحرب الإسرائيلية علَّى غزَّة» بأنَّ 92% من المستجوبين العرب يعتبرون القضيّة الفلسطينية «قضيّة جميع العرب، وليست قضيّة الفلسطينيين وحدهم»، وعبّر 97% عن أنهم يشعرون بضغط نفسى (بدرجات متفاوتة) نتيجة للحرب على غزة، بل إن 84% قالوا إنَّهم يشعرون بضغط نفسى كبير. وقد أفاد نحو 80% من المُستطلَعينَّ أنَّهم يداومون على متابعة أخبار الحرب، وعبر 92% عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني في محنته، وعن إدانتهم الانتهاكات الإسرائيلية لحقوقه. وأخدر ذلك بأنّ القضية الفلسطينية جزء من المشترك القومي والوجودي العربي، وهي قضية مركزية راسخة في الوعي الجمع عبْر الزمان والمكان وتعاقب الأجيّال. وبناءً عليه، الموقف من القضيّة الفلسطينية عموماً، ومن الحرب على غزّة خصوصاً، ومدى الإقرار بحقوق الشعب الفلسطين التاريخية والمشروعة في الحرّية، والكرامة، والعدالة، والعودة، وبنّاء الدولة، وتقرير

العرب في تحديد مواقفهم من سياسات هذه الدولة أو تلك. والناظر في سياسات الإدارة الأميركية في امتداد عقود يتبيّن عدم وقوفها على الحياد في النزاع العربي الإسرائيلي، واصطفافها غَالْباً، إلى جانبَ إسرائيل، وعدم جدّيتها فى الضغط من أجل احترام حقوق الفلسطينيين، وتحويل مطالبهم المشروعة من حُلم إلى واقع وقد تأكّد هذا التوحّه الرسمي الأميركي خلال الحرب الدامية، التي تشنّها دولة الاحتلال على الحجر والبشرّ في غزّة منذ تسعة أشهر. فقد سلّمت الإدارة الأميركية بالسردية الإسرائيلية لأحداث 7 أكتوبر (2023)، وتوابعها، وأيّدت قرار بنيامين نتنياهو شنّ عدوان غاشم على القطاع لتحقيق أهداف ضبابية فضفاضة، من قبيل القضاء على المقاومة الفلسطينية عموماً، و«حماس» خصوصاً، وتحرير الأسرى الإسرائيليين، وتحييد قطاع غزة حتّى لا يُشكّل خطراً مستقبلياً على دولة الاحتلال، وإعادة تشكيل الواقع السياسي في القطاع، وإنهاء إدارته من جانب حركةً

المصير، هي معايير أساسية يعتمدها جُلُ

حماس. ووفرت واشنطن، بحسب ملاحظين لحكومة نتنياهو اليمينية المُتطرّفة، الدعم المادّي واللوجيستي، والإسناد الاقتصادي والعسكري، والغطاء الدبلوماسي اللازم للاستمرار في حرب عبثية على امتداد شبهور. كما رقضت إحالة إسرائيل على محكمة العدل الدولية، وندّدت بإصدار محكمة الجنايات الدولية مُذكّرات اعتقال بشأن قادة إسرائيليين، وشكَّكت في تهم منسوبة لدولة الاحتلال من قبيل ارتكاب جرائم حرب، وإبادة جماعية، وانتهاك قُولًا عد الاشتباك، وفي محامل القانون الإنساني الدولي. وعطّل المندوب الأميركي في مجلس الأمن، من خلال استخدام حق النَّقض (فيتو)، صدور ما لا يقلُ عن ثلاثة قرارات لإدانة إسرائيل، وإلزامها بوقف إطلاق النار بشكل دائم.

وتابع المواطن العربي هذه السياسات الأميركية المبالغة في انحيازها إلى إسرائيل مباشرة عبر شاشات التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي، في زمن معولَم ومُرقمَن، وخلّف ذلك حالَّة منّ الاستياء العام في الشارع العربي إزاء الإدارة الأميركيةُ بقيادة بايدّن. وقد حّاول البيت الأبيض، لاحقاً، اتّخاذ بعض التداسر لتعديل السياسة الخارجية الأميركية بشأن العدوان الإسرائيلي على غزّة، من قبيل دعوة إسرائيل إلى تيسير إدخال ما يكفى من المساعدات الإنسانية إلى القطاع، وحثّها على عدم استهداف المدنيين، وتقليص عدد الضحايا في صفوفهم قدر الإمكان، والقيام بعمليات إنزال جوي للمساعدات في القطاع ومدّ رصيف قبالة شباطئ غزّة لهذا الغرض. ومع أهمية هذه التدابير في إظهار الوجه الإنساني للولايات المتحدة، فإنها لا تكفي للحد من شيوع انطباع سلبي إزاء سياسات واشنطن، وتشكّل رأي عام عربي مناهض لها في المنطقة. وتؤكّد ذلك استطلاعات رأي موثوقة. بحسب استطلاع الرأي العام الذي أجرته المجموعة المُستقَلَّة للأبحاث وشركاؤها في المنطقة، الذي شمل عيّنات من ستّ دول عّربية مُهمّة (العراق، وسورية، والأردن، ومصر، ولبنان، وفلسطين) من 17. 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تبيّن أنّ دعم الولايات المتحدة دولة الاحتلال في حربها

استعرار الإدارة الأمىر كىت فى دعم الحرب الإسرائيلية ماإمة أحّالك خسارتها عقوداً من الدبلوماسية الهادفة إلى تلميع صورتها في العالم العربي



منافسيها في المنطقة. فقد بلغت نسبة العرب الذين يعتقدون أنّ للولايات المتّحدة دوراً إيجابياً في حرب غزة 7% فقط. وقال 2% من المستجوَّبين في الأردن إنَّهم يثقون في الولايات المتّحدة، في مقابل 25% يثقون بروسيا، و24% يثقون بالصين. وبلغت الثقة بأميركا 7% في العراق في مقابل 33% لإيران، و33% للصيّن و36% تروسيا. أمّا في مصر فقد بلغت الثقة بأميركاً 9% فقط، في مقابل 51% لروسيا، والنسبة نفسها لإيران و 47% للصين. و«تعدّ هذه الأرقام هُـى الأدنى لصالح أميركا طوال السنوات

العشرين الماضية». ورد في نتائج استطلاع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنّ الرأي العام العربى يعارض سياسة الولايات المتّحدة تجاه الحرب على غزة، فقد قيّم 94% من المستجوبين موقفها بـ«سيئ» و«سيئ جِدًاً»، وقال 82% إنّه «سيئ جدّاً». وسئل المستطلعة أراؤهم إذا ما كان هنالك تحوّل في موقفهم نحو الولايات المتّحدة بُعيد الحرب الإسرائيلية على غزّة. فأفاد 76% أنّ موقفهم أصبح أكثر سلبية، في حين قال 19% إنّ موقفهم لم يتغيّر، بينما أَفادت نسبة 1% أنّ موقفها أصبح أكثر إيجابية. وأظهر استطلاع، أنجزته شبكة الباروميتر

العربي في تونس، أنّ الحملة العسكرية

الإسرائيلية في غزة هي التي دفعت بالأساس إلى اتّحسار الآراء الإيّجابية تحاه الإدارة الأميركية. ففي الأسابيع الثلاثة السابقة على 7 أكتوبر، قال 40% من المستجوبين في تونس إنهم يحملون آراءً إيجابية تجاه آلولايات المتّحدة، وبحلول 27 أكتوبر، ولم تكن قد انقضت بعد ثلاثة أسابيع على بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزّة، قال الشيء نفسه 10% من التونسيين فقط.

وبناء عليه، يرى مراقبون أنّ لاستمرار الإدارة الأميركية في دعم الحرب الإسرائيلية على غزّة تداعيات سلبية على مكانة واشتنطن في المنطقة، وأدّى عملتاً إلى خسارتها عقوداً من الدبلوماسية الناعمة الهادفة إلى تلميع صورتها في العالم العربي، وترايد مشاعر الغضت من سياساتها، في مقابل تصاعد شعبية خصومها (روسياً، والصين، وإيران) في المنطقة، وتوجّه كثيرون من المواطنينَ العرب إلى مقاطعة بضائعها، ويُخشى من أن تستغل الجماعات المُتشدّدة تنامي الاستياء الشعبي، من أميركا خصوصاً، والغرب عموماً، لإعادة إنتاج ظاهرة التطرّف العنيف على نحو يُهدّد المصالح العربية والأميركية في أن. ومعلوم أنّ هذه التداعيات تتعارض مع محامل وثيقة استراتيجية الأمن القومي، التي وقعها الرئيس بايدن في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، التي نصّت على أنّ أولويات السياسة الخارجية الأميركية هي ضمان التفوّق على الصين، والحدّ من نفوذ روسيا، ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

ختاماً، إذا كانت الإدارة الأميركية معنية بإصلاح سياساتها في المُنطقة، وباسترجاع ثقة الشعوب العربية، فأحرى بها أن تلتفت إلى صرخات المدنيين الفلسطينيين الذين أدمتهم الحرب، وأن تضع حدّاً لماساتهم، عبر فرض وقفٍ دائم لإطلاق النار، وإلزام طرفي النزاع بالجلوس إلى طاولة التفاوض، وبلورة سلام عادل يضمن حقّ الفلسطينيين في إقامة دولتهم المُستقلَّة. أمَّا التمادي في محاباة إسرائيل والاحتكام إلى لغة البنّادق، فلن يُضمّدا الجراح، ولن يضمنا الأمان لإسرائيل، وسيزيدان من اتساع الفجوة بين العرب وأميركا لمصلحة معسكر الشرق لا محالة. (أستاذ جامعي تونسي)



تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري • مدير التحرير ارنست خوري • المدير الفني **اميك منعم ا** السياسة **جمانة فرحات ا**

■ المكتب الرئيس*ي، لندن* Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH

الدوحة_برج الفردان ـ لوسيك ـ الطابق الـ 20 ــ هاتف: 0097440190600

■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

على غزة كلف واشنطن خسارة عقول

العرب وقلوبهم، في مقابل تنامي شعبية